الأمم المتحدة

E/C.19/2013/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 March 2013
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثانية عشرة
نيويورك، ٢٠-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل التي يعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسائل المستجدة

تقييم برنامج المنح الصغيرة المتعلق بالعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، في إطار الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

خلال اجتماع الفريق الاستشاري المعني ببرنامج المنح الصغيرة للصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية، المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، أوصي بإجراء دراسة لتحقيق ما يلي: (أ) تقييم أثر البرنامج والممارسات الفضلى المحددة من خلال تنفيذ المشاريع؛ (ب) تقديم توجيهات إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمعايير تقديم الطلبات للحصول على المنح الصغيرة الممولة عن طريق الصندوق الاستئماني.

* E/C.19/2013/1.

250313 220313 13-25197 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتدل هذه الدراسة، التي نظرت في المشاريع الممولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، على أن برنامج المنح الصغيرة، الذي أنشئ لغرض دعم تنفيذ العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (٢٠٠٥-٢٠١٥) في إطار الصندوق الاستئماني، سمح بالفعل للشعوب الأصلية من جميع أنحاء العالم بالإسهام على نحو إيجابي في تحقيق غاية العقد الثاني وأهدافه، إما من خلال الإجراءات التي اتخذتها الشعوب الأصلية ذاتها أو عن طريق التأثير على السياسات أو عمليات السياسات التي تمس تلك الشعوب. ويتجلى أثر المشاريع الممولة عن طريق برنامج المنح الصغيرة في السياسات على الصعيد المحلي، حيث يتسم هذا الأثر بأكبر قدر من الأهمية، ويمثل ذلك إنجازا كبيرا باعتبار محدودية الأموال وطول الوقت اللازم لتنفيذ المشاريع. ومن ضمن الآثار الإيجابية التي تم تحديدها لبرنامج المنح الصغيرة أيضا زيادة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيز قدراتها التنظيمية. ويشكل ذلك نجاحا في مضمار التوعية وإسهاما كبيرا في وضع السياسات وتنفيذها.

أولا – مقدمة

١ – الغرض من الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ١٩١/٥٧ ووفقا لقرارها ١٧٤/٥٩، توفير الأموال لبرنامج المنح الصغيرة للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (٢٠٠٥-٢٠١٥)، من أجل تعزيز ودعم وتنفيذ أهداف العقد. وتعطى الأولوية في إطار برنامج المنح الصغيرة للمشاريع التي تركز على مجالات الثقافة والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي مجالات تم تحديدها في برنامج العمل للعقد الدولي الثاني الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٤٢/٦٠ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر A/60/270، الفرع الثاني). ويمول الصندوق الاستئماني عن طريق التبرعات. ويقوم مكتب المنتدى الدائم أيضا بدور فريق استشاري لبرنامج المنح الصغيرة، يعقد أعضاؤه اجتماعا في كل عام قبل دورة المنتدى الدائم، من أجل النظر في المشاريع وتقديم المشورة بشأن اختيارها وبشأن تخصيص المنح.

ثانيا – المنهجية

٢ – لأغراض هذه الدراسة تم استعراض التقارير السردية عن المشاريع الممولة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ من حيث أداء المشروع؛ أما التقارير عن المشاريع الممولة في عام ٢٠١١ فليست متوافرة حتى الآن. وقد تم تقييم المشاريع بدراسة الجوانب التالية:

(أ) ما إذا كانت أهداف المشروع تتطابق مع أهداف العقد الثاني؛

(ب) ما إذا كانت أهداف المشروع ونتائجه المتوقعة واضحة ومحددة؛

(ج) ما إذا كانت التقارير السردية عن المشروع تتضمن معلومات عن النتائج المحققة (وليس فقط المتوقعة)، والدروس المستفادة من العوامل الرئيسية للنجاح والفشل على حد سواء.

٣ – ولمعرفة ما إذا عززت المشاريع دور الشعوب الأصلية في وضع السياسات على الصعيد القطري، جرى تحديد عدد من المعايير، منها ما يلي:

(أ) ما إذا حدث تحول في المعايير المتصلة بحقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) ما إذا تم تعزيز القدرات التنظيمية للشعوب الأصلية؛

(ج) ما إذا تم تعزيز التحالفات بين الشعوب الأصلية والفئات الأخرى؛

(د) ما إذا كان هناك دعم قوي لشواغل الشعوب الأصلية؛

(هـ) ما إذا طرأ تحسن في عملية وضع السياسات لصالح الشعوب الأصلية؛

(و) ما إذا طرأ تحسن في الظروف الشخصية والاجتماعية والمادية والسياسية للشعوب الأصلية، وما إذا كان هذا التحسن يخص بالتحديد فئة معينة من المجتمع المحلي، مثل نساء الشعوب الأصلية وشبابها وما إلى ذلك.

٤ - وبالإضافة إلى النظر في العوامل العامة والشاملة المحددة في التقارير السردية، تم تقييم المشاريع بالنظر إلى جوانب محددة مثل الابتكار، وإمكانية المحاكاة و/أو التوسيع، والاستدامة، والسيطرة المحلية، والتوازن بين الجنسين، وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك تم استعراض طريقة العمل الحالية للبرنامج، وترتيبات إدارة المعارف وتعبئة الموارد، بما في ذلك لأغراض جمع الأموال.

ثالثا - أداء المشاريع

ألف - التطابق بين أهداف المشروع وأهداف العقد الثاني

٥ - يتمثل هدف العقد الثاني في مواصلة تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية في مجالات مثل الثقافة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق تنفيذ برامج عملية المنحى ومشاريع محددة، وزيادة الدعم التقني والاضطلاع بأنشطة وضع المعايير ذات الصلة (انظر قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٩، الفقرة ٢). وترد أهداف العقد الثاني في برنامج العمل للعقد الدولي الثاني (انظر A/60/270، الفرع الثاني).

٦ - ولقد عالج برنامج المنح الصغيرة منذ إنشائه المجالات المذكورة أعلاه للعقد الدولي الثاني (الثقافة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية). وركز معظم المشاريع الممولة بواسطة البرنامج على تعزيز مركز الشعوب الأصلية بوصفها صاحبة حقوق، بما في ذلك عن طريق زيادة معارفها بخصوص المطالبة بحقوقها، مثلا فيما يتعلق بالتعليم، والتمكين لنساء الشعوب الأصلية وشبابها، وحماية التنوع البيولوجي والبيئة، والمسائل المتصلة بالتعدين في أراضي الشعوب الأصلية. وشارك قادة الشعوب الأصلية وممثلوها في معظم المشاريع من خلال قيادات المجتمع المحلي و/أو منظمات الشعوب الأصلية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية. وبالتالي كانت غالبية المشاريع متواءمة مع الأهداف التالية للعقد الثاني:

(أ) تشجيع عدم التمييز وإشراك الشعوب الأصلية في تصميم العمليات المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع المضطلع بها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية وتنفيذها وتقييمها؛

(ب) تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية بصورة كاملة وفعالة في القرارات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نمط حياتها، وأراضيها وأقاليمها التقليدية، وسلامة ثقافاتها، بوصفها شعوبا أصلية لها حقوق جماعية، أو في أي جانب آخر من جوانب حياتها، مع مراعاة مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ج) إعادة صوغ السياسات الإنمائية بصيغة منصفة وملائمة من الوجهة الثقافية، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية.

٧ - وقد حصل معظم المشاريع ضمن العينة على درجات فوق المتوسط من حيث التطابق بين أهدافها وأهداف العقد الثاني. وركزت بعض المشاريع على التدخلات من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب الأصلية، مثلا عن طريق توفير التدريب المهني في مجالات مثل الزراعة وزراعة الكفاف وإنتاج الأفلام عن ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها. وعموما تطابقت المشاريع الممولة في إطار برنامج المنح الصغيرة مع أهداف العقد الثاني وأسهمت في بلوغ غايته. وفي نفس الوقت، نظرا لإنجاز هذه المشاريع على الصعيد المحلي، فإن الأوساط الحكومية العليا لم تطلع عليها، وبعبارة أخرى لم تؤثر على المجالات الرئيسية لصنع القرارات المتعلقة بالسياسات وتنفيذها. ومن ناحية أخرى، تمكنت المشاريع من التأثير على عملية وضع السياسات على الصعيد المحلي، وتركت أثرا في أوساط المجتمع المحلي والسلطات المحلية، وبالتالي أدت بالفعل إلى تغيير حقيقي.

٨ - وإذا كان من غير الواقعي أن نتوقع إحداث تغييرات ثورية في السياسات الرفيعة المستوى بواسطة منح صغيرة تقل قيمتها عن ١٠ ٠٠٠ دولار، فإن من الجدير بالذكر أيضا أن بعض المشاريع المبتكرة وغير العادية تمكنت من إحداث تأثير كبير على الرغم من صغر حجمها. ويمكن عرض هذه المشاريع بوصفها نهجا ابتكارية يمكن محاكاتها في أماكن أخرى، ومعاملتها كدروس مستقاة أو اتخاذها مثالا للعناصر الضرورية لإنجاح مشروع (انظر الفقرة ١٤ أدناه للاطلاع على قائمة بعوامل النجاح الرئيسية المحددة لهذه المشاريع). وعلاوة على ذلك فإن أثر هذه المشاريع يتجاوز أو يمكن أن يتجاوز إلى حد بعيد أهداف العقد الثاني.

٩ - ومن هذه المشاريع النموذجية مشروع عزز آليات تسوية النزاعات، مما أدى إلى حل صراعات قبلية كان بإمكانها بخلاف ذلك أن تلحق الضر بالمجتمعات المحلية المعنية، وأن تؤدي إلى خسائر في الأرواح والموارد. ونجح مشروع آخر في تعميق الوعي البيئي بواسطة مسابقة فنية، وتمكن بذلك من الحفاظ على الثقافة ونشر المعلومات بين المجتمعات المحلية المشاركة. ونجح مشروع ثالث في الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السياسات حول طاولة المفاوضات لمناقشة أثر التعدين في أراضي الشعوب الأصلية؛ وقد حظيت هذه المبادرة أيضا بتغطية إعلامية وافية. أما المشروع الرابع فقد وُفق في إثارة الاهتمام من جديد بتطوير المحاصيل التقليدية التي كادت تندثر في منطقة من المناطق بسبب منافسة المحاصيل التجارية. ونظرا لضآلة المنح فليس بالإمكان كفالة استدامة المشاريع، غير أن من الواضح وجود مشاريع مؤثرة ومبتكرة ونموذجية وقابلة للمحاكاة ضمن حافظة برنامج المنح الصغيرة.

باء - وضوح الأهداف والنتائج المتوقعة وتحديدها

١٠ - تضمنت بعض مقترحات المشاريع أهدافا ونتائج متوقعة واضحة الصياغة ومحددة، بينما لم تحدد تلك الأهداف والنتائج بوضوح في مقترحات أخرى. وعلى الرغم مما تضمنته المقترحات من بيان للأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها، فإن تلك الأهداف لم تصغ بوضوح -من منظور تحقيق النتائج - في الأغلبية الساحقة من الحالات. وقد انطوت المقترحات في هذا الصدد على المشاكل المتكررة التالية:

(أ) صياغة أهداف المشروع في هيئة أنشطة (مثل ''تنظيم حملة توعية لتثقيف الناس بشأن أهمية...'')؛

(ب) كثرة الأهداف (أوردت بعض المشاريع ما بين ستة وعشرة أهداف يتوخى تحقيقها)؛

(ج) عدم تحديد الأهداف بالقدر الممكن (مثلا ''تعزيز المشاركة النشطة لنساء الشعوب الأصلية'' أو ''بناء قدرات الهياكل المجتمعية'').

١١ - ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة بخصوص مقترحات المشاريع التي تضمنت نتائج متوقعة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاكل شائعة جدا في صياغة المشاريع، لا سيما عندما تتولى وضع مقترح المشروع منظمة من المنظمات الصغيرة للشعوب الأصلية تملك خبرة محدودة في مجال إعداد هذا النوع من المقترحات. ومن المؤكد أن هذا الوضع لا يقتصر على برنامج المنح الصغيرة.

جيم – النتائج المحققة والدروس المستفادة

١٢ – تم تحقيق النتائج المتوقعة في ٩٠ في المائة من المشاريع. وقد يكون من الصعب الخلوص إلى أن النتائج قد أُنجزت عندما تكون صياغة الأهداف غير واضحة في مقترح المشروع، وعندما يتولى تقييم المشاريع نفس الجهات التي نفذتها. ولحسن الحظ فإن النتائج المتوقعة والأهداف تم بيانها بوضوح في معظم مقترحات المشاريع. وبذلت جهود مخلصة عموما لإنجاز التقارير عن المشاريع، التي تضمنت أيضا معلومات عن النتائج التي لم تحقق وسبب عدم تحقيقها، تمشيا مع متطلبات الإبلاغ.

١٣ – وفيما يلي قائمة بعوامل النجاح الرئيسية المتكررة وعوامل الفشل المذكورة في التقارير عن المشاريع، والتي اعتُبر أنها أدت دورا في تحديد نتيجة المشروع (الفقرات من ١٤ إلى ١٦). واستُخدمت في هذا السياق عبارتا ''النجاح'' و ''الفشل'' لشيوعهما ضمن مصطلحات إدارة المشاريع، لا للدلالة على نجاح المشروع أو فشله عموما. ويمكن اعتبار العوامل المدرجة أدناه كدروس مستفادة على مستوى المشروع.

عوامل النجاح الرئيسية

١٤ – يمكن، بشكل عام، أن يُستخلص من التقارير عوامل النجاح الرئيسية التالية (التي لا ترد في ترتيب محدد):

(أ) مراعاة التكيف الواعي مع الظروف المحلية والملاءمة الثقافية (فعلى سبيل المثال نُظمت حلقات عمل في بعض القرى لتفادي ضرورة نقل المشارِكات إلى مواقع أكثر مركزية؛ وأُشرك قادة القرى بشكل واضح في أنشطة المشاريع)؛

(ب) تصميم وتنفيذ الآليات المؤسسية (أُنشئت لجنة محلية وأنيط بها المسؤولية عن أنشطة المشاريع؛ واستخدمت الآليات المحلية القائمة، مثل المنظمات النسائية المحلية، في أنشطة الدعوة والتوعية، فقدمت بدورها الدعم لجهود إضفاء الطابع المؤسسي أو الرسمي على مثل هذه الآليات القائمة بوسائل منها مثلاً إنشاء المنظمات الطلابية في المجتمعات المحلية)؛

(ج) إدماج أنشطة المشاريع في العمليات الجارية أو المصممة لمتابعة التدخلات السابقة، بما يعزز العمليات القائمة أو تقدم لها الدعم عوضا عن بدء عمليات جديدة بالكامل؛

(د) الاستهداف الجيد لمقرري السياسات الرئيسيين (من قبيل السياسيين، أو المديرين الإقليميين، أو قادة القرى ذوي النفوذ، أو السلطات التقليدية أو المنظمات الأهلية)؛

(هـ) التركيز بقوة على بناء الشراكات وإنشاء الشبكات، بما يكفل إحداث أثر أوسع نطاقا وزيادة الوعي بنتائج المشاريع، وبما يتيح كذلك فرصة أكبر لاستمرار الأنشطة إلى ما بعد فترة المشروع (تعزيز الاستدامة)؛

(و) استخدام لغة يسهل فهمها و/أو لغة أصلية؛

(ز) استخدام استراتيجيات وأنشطة ملائمة للمجموعة المستهدفة (وهذا عامل مهم بشكل خاص فيما يتعلق بالشباب)؛

(ح) تحديد الأنشطة وتوجيهها بحيث يكون تنفيذها مباشرا (و لم يكن العكس بالضرورة صحيحا: فالأنشطة التي وُصفت بشكل مجمل لم تؤدِّ تلقائيا إلى فشلٍ في تنفيذ المشاريع)؛

(ط) اتباع نهج مرن للتنفيذ سعيا للاستجابة للظروف المتغيرة؛

(ي) استخدام أسلوب منهجي واضح ومتسق (فواضعو المشاريع يعرفون بالضبط كيف ولماذا يجري القيام بالأنشطة، كما يعرفون ما هو متوقع بالنسبة للخطوات اللاحقة)؛

(ك) وضوح أهداف المشاريع وقابليتها للتحقيق (بعض المشاريع لم يُحقق الأهداف التي وضعت بصيغة مفرطة العمومية أو التي اتسمت، ببساطة، بعدم الواقعية في إطار المشاريع الممولة من برنامج المنح الصغيرة)؛

(ل) صغر حجم المجموعة المستهدفة، وهو عامل من البديهي أنه يتوقف إلى حد كبير على نوع المشروع والنتائج المتوخاة منه؛

(م) مدى حماسة منفذي المشاريع وتفانيهم؛ ولا يمكن وصف مستوى وقيمة الطاقة البناءة التي يحفزها مشروع من المشاريع وصفا دقيقا، إلا أن هذه الطاقة هي من أعظم العوامل المساهمة في تحقيق النجاح، إن لم تكن أعظمها على الإطلاق؛

(ن) تنفيذ المشاريع من قبل الشعوب الأصلية المطلعة على أحوال مجتمعاتها وظروفها المحلية، والتي تتاح لها بعض الهياكل أو العمليات الداخلية (وهذا عامل نجاح رئيسي وشامل لعدة جوانب).

١٥ - ولا يتوقف نجاح مشروع من المشاريع على عاملِ نجاحٍ بعينه، بل يكتسي سياق تنفيذ المشروع أهمية بالغة عموما، وقد تكون قائمة عوامل النجاح التي سبق ذكرها ذات نفع في إرشاد عملية وضع المشاريع وتنفيذها في ظروف محددة. وقد تكلل العديد من المشاريع بالنجاح رغم انعدام عوامله المعتادة، على الأقل وفقا للمعلومات الواردة في تقارير المشاريع. و لم تتضمن بعض التقارير المقدمة تفاصيل كافية لتحديد عوامل النجاح أو الفشل، أو تحديد طبيعتها بشكل دقيق.

عوامل الفشل الرئيسية

١٦ - لم تُبيَّن في جميع الحالات العوامل المساهمة في الفشل بشكل واضح، ولم يرد في أغلب التقارير ذكر حالات الفشل؛ وفي أحسن الأحوال، ذُكرت التحديات التي واجهت التنفيذ أو مشاكله. وتشير العوامل التالية إلى التحديات التي أُبلغ عنها والتي يمكن استخلاص الدروس للاستفادة منها في وضع وتنفيذ مشاريع مماثلة:

(أ) عدم كفاية الميزانية - وقد تكررت هذه المسألة في مختلف المشاريع. وفي بعض الحالات، تمثلت المشكلة الفعلية في تقلبات الأسعار داخل البلدان (مثل زيادة أسعار النقل، التي اقترنت في أحيان كثيرة بتقلبات أسعار الصرف)؛ وفي حالات أخرى لم تُرصد ميزانيات كافية للأنشطة أو بُولِغ في عدد الأنشطة المقررة مقارنة بحجم الميزانية المعتمدة. وتلقت بعض المشاريع أموال أقل مما كان مطلوبا. وفي بعض الحالات، قرر واضع المشروع إشراك المزيد من المشاركين أو المجتمعات المحلية بسبب مستوى الاهتمام العالي. أما في حالات أخرى فقد أدخلت تغييرات في الأنشطة بعد الموافقة على المشروع؛

(ب) تأخر تنفيذ المشروع - فقد أُبلغ عن حالات تأخير في بداية تنفيذ المشاريع بسبب التأخير في تحويل أموالها. وحدثت حالات تأخير خلال تنفيذ المشاريع لأسباب شتى، منها حالات النزاع داخل البلد؛

(ج) وجود توترات بين الشعوب الأصلية المشاركة في أحد المشاريع والحكومة، مما يؤدي إلى التأخير في تنفيذه أو إلى عدم القدرة على القيام ببعض الأنشطة المقررة بسبب حالة التنازع؛

(د) عدم تخصيص وقت كاف للتنفيذ.

رابعا - أثر المشاريع على وضع السياسات وتنفيذها

تغير المعايير المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية

١٧ - ترتب على المشاريع بشكل عام أثر إيجابي على حقوق الشعوب الأصلية؛ وظهر ذلك جليا في ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المشاريع. وعلى النحو المذكور أعلاه، قد يتمثل هذا الأثر في زيادة الوعي وزيادة الاتفاق على تعريف المشكلة، وتغير في المواقف أو في أهمية إحدى المسائل أو في سلوك الجمهور. وسعت معظم المشاريع إلى زيادة مستوى الوعي بحقوق الشعوب الأصلية ومصالحها، وهو ما يشير إلى الحاجة الهائلة إلى المزيد من أنشطة توعية عامة الجمهور وفئات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها بشأن حقوق تلك الشعوب وقضاياها.

١٨ - واستهدفت المشاريع مقرري السياسات بوسائل شتى، منها مثلا تنظيم حلقات عمل شاركوا فيها أو عرضت عليهم خلالها نتائج المشاريع، وإصدار النشرات الصحفية، وتنظيم المناسبات العامة ونشر منتجات وسائط الإعلام، بما في ذلك أشرطة الفيديو والفن وغيره من أشكال التعبير الثقافي. ومَثَّل إشراك الشباب أيضا استراتيجية تَكرَّر استخدامها. وذكرت مختلف التقارير، إما صراحة أو بشكل غير مباشر، أن مقرري السياسات لم يكونوا فقط من المسؤولين الحكوميين، بل أيضا من قادة المجتمعات المحلية أو رؤساء القبائل، والمعلمين، والعاملين في مجال الرعاية الصحية وموظفي الشركات الخاصة. واستُهدفت جميع هذه المؤسسات لتغيير سياساتها وفق نهج منطبق من القاعدة جرى اعتماده على مستوى المجتمع المحلي.

١٩ - وكان الهدف المتوخى من استراتيجية أخرى وُضعت لإحداث تغير في المعايير هو تحقيق تغير في المواقف. وقد ظهر هذا الأمر واضحا في المشاريع الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتشجيع استخدام العوازل الذكرية، وكذلك في قيمة المشاريع المتصلة ببعض الممارسات الثقافية والمعارف التقليدية. وركزت بعض المشاريع على الحد من التمييز ضد الشعوب الأصلية أو الشعوب القبلية ووصمها بالعار، وهو شغل شاغل أو مصدر قلق رئيسي للكثيرين.

تعزيز القدرات التنظيمية

٢٠ - أشارت تقارير المشاريع إلى أن تعزيز القدرات التنظيمية للسكان الأصليين كان من ضمن الأولويات العليا. وعززت بعض المشاريع تلك القدرات باستخدام الوسائل التقليدية لتدريب الموظفين. وأولت مشاريع كثيرة اهتماما خاصا للتعزيز المؤسسي، بوسائل منها مثلاً إنشاء المجتمعات المحلية أو منظمات الشعوب الأصلية أو إحياؤها، وإنشاء الشبكات التي تربط بين المجتمعات المحلية أو المناطق وإبرام الاتفاقات المؤسسية اللازمة لهذه الأنشطة بوصفها فرصا للحوار المنتظم مع المنظمات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك الحكومات. وسعى عدد قليل من المشاريع إلى تعزيز المؤسسات من خلال التركيز على قدراتها في مجال الاتصالات، على سبيل المثال فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى مرافق الإنترنت.

٢١ - وأُبلغ عن نتائج غير مباشرة مترتبة على تنفيذ بعض المشاريع، ومنها ما سجل من تحمس في بعض المشاريع لمواصلة العمل على تحسينها أو معالجة المسائل التي برزت خلال التنفيذ أو حتى بعده. ومن الجوانب الأخرى المتأصلة في أي مشروع تعزيزُ قدرة المنظمة في مجال إدارة هذا النوع من المشاريع. ويضطر الكثير من منظمات الشعوب الأصلية إلى الاعتماد على التمويل المقدم من الجهات المانحة حتى يتسنى لها تنفيذ أنشطتها؛ فتنظيم دورات

المشاريع في حد ذاتها، التي تبدأ بصياغة المقترح وتنتهي بتقديم التقارير والتقييم، وكثيرا ما يعتبر عائقا أمام الحصول على موارد في إطار تمويل التنمية. ومن الأسهل تنفيذ مشاريع صغيرة نسبيا، وهو ما يساهم في زيادة الثقة وتحسين المهارات المتعلقة بإدارة المشاريع.

٢٢ - ويمكن بالتالي استخلاص أن برنامج المنح الصغيرة قد ساهم مساهمة كبيرة في تعزيز القدرات التنظيمية للشعوب الأصلية، الأمر الذي يعتبر عاملا هاما لهذه الشعوب لأنه يمكنها من التأثير على التغيرات الإيجابية في مجال السياسات لفائدة مجتمعاتها المحلية والدعوة لذلك.

تعزيز التحالفات

٢٣ - لم يكن إلا نصف المشاريع معنيا بتعزيز التحالفات. وتجلت أغلب أنشطة بناء التحالفات على صعيد المجتمعات المحلية، من خلال إنشاء الشبكات بين القائمين بتنفيذ المشاريع وبين المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية أو منظمات الشباب. وفي بعض الحالات زاد مستوى التعاون بين القرى المتجاورة، وكذلك الشأن بالنسبة لتبادل الآراء بين ممثلي مختلف المجتمعات المحلية. ورغم أن عددا قليلا من المشاريع قد أولى اهتماما خاصا لإنشاء الشبكات أو التحالفات الوظيفية والمؤسسية مع مقرري السياسات، لم يكن بناء التحالفات من بين الأولويات الرئيسية في معظم الحالات. فقد ركز الاهتمام على تكوين العلاقات، بأسلوب يميل أكثر في اتجاه أنشطة إذكاء الوعي والتأثير على السياسات أو الآراء، وكُرس اهتمام أقل للمسائل المتصلة بإنشاء الشبكات والتعاون. وقد يكون هذا الأمر مرتبطا بحالة الشعوب الأصلية كشعوب مهمشة عموما في العديد من البلدان، حيث تكون الثقة بالغرباء والاتصال بهم محدودَين.

تعزيز قاعدة الدعم

٢٤ - سعى عدد كبير من المشاريع إلى تعزيز الدعم المقدم لقضايا الشعوب الأصلية، ولا سيما عن طريق زيادة وعي الجهات الفاعلة ذات الصلة بالقضايا. وكان من الواضح في مختلف الحالات أن من يضطلعون بتنفيذ المشاريع قد حددوا الجهات الفاعلة الحاسمة التي تَعين إشراكها في المشاريع، غير أن هذا الأمر لم يُشر إليه صراحة في تقارير المشاريع. ونتيجة لذلك حصلت القضايا المطروحة على دعم أوسع نطاقا من قبل جهات فاعلة لم تكن لتشارك لو لم تُدعَ إلى ذلك، ومنها المقاتلون في حالات النزاع والمسنون والمطببون المشاركون في المشاريع ذات الاهتمام الثقافي. ويمكن بالتأكيد أن تُعتبر زيادة الدعم من النتائج الإيجابية الهامة المترتبة على المشاريع التي نفذتها الشعوب الأصلية المشاركة.

تحسين السياسات التي تؤثر على الشعوب الأصلية

٢٥ - أشارت التقارير إلى أن عدد المشاريع التي ترتب عليها أثر إيجابي على السياسات التي تؤثر على الشعوب الأصلية لم يتعد النصف إلا بقليل وأن الأثر في حد ذاته كان متواضعا. وجرى قياس الأثر من حيث عدد الاتفاقات المبرمة مع مقرري السياسات (وهي مجموعة يفهم، كما سبق الذكر، أنها تشمل قادة المجتمعات المحلية، والسياسيين وممثلي الشركات)، ومن حيث القرارات المترتبة على حلقات العمل، ومواد وسائط الإعلام، والمنشورات البحثية أو حتى التشريعات، في حالات نادرة. وفي معظم الحالات كان التأثير على المستوى المحلي أو المستوى المتوسط، ومن الأمثلة على ذلك إشراك قادة المجتمعات المحلية، أو الإدارات الإقليمية (مثل سلطات البلديات أو المقاطعات) أو معاهد معينة (من قبيل الإدارات المعنية بالتعليم أو بالصحة). واشتملت بعض المشاريع على عناصر متعلقة بالحوار مع مسؤولي الحكومات الوطنية. بيد أن أثر السياسات لا يتجلى في إحداث التغير المباشر فحسب، بل أيضا في تحقيق التغيرات غير المباشرة، كما سلف الذكر.

التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية

٢٦ - أسهمت المشاريع في حدوث تغيرات مباشرة في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، حيث حصلت على تقييم فوق المتوسط بالنسبة لتحقيق تغيرات، وقد أبلغ حوالي ثلاثة أرباع المشاريع عن إحداث تغيرات من هذا القبيل. وتتصل معظم التغيرات بتحسّن فهم حقوق وتطلعات الشعوب أو الجماعات المعنية (مثل النساء والشباب) وزيادة الوعي بهذه المسألة، وفي نفس الوقت اتضح أن تحسين مستوى تعليم أطفال الشعوب الأصلية استراتيجية تدخّل كثيرا ما تؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية.

٢٧ - وعموما، يشير تقييم لأثر المشاريع المموّلة من الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية في مجال السياسات إلى أن معظم المشاريع كان لها أثر إيجابي على السياسات التي تؤثر على الشعوب الأصلية، سواء كان ذلك من خلال تحول في المعايير (ولا سيما التغيرات في مستوى الوعي أو المواقف، حيث أن كليهما كانا من أبرز أولويات الأغلبية العظمى من المشاريع)، ورفع مستوى القدرات التنظيمية، وتعزيز التحالفات والشراكات وتحسين مستوى التعاون، وتعزيز الدعم المقدَّم لقضايا الشعوب الأصلية، ولا سيما من خلال زيادة التغطية الإعلامية لهذه القضايا، وتحسين السياسات، أو من خلال إدخال تغييرات مباشرة على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية. وكان وقع الأثر ملموسًا أكثر على الصعيد المحلي، أو بعبارة أخرى على مستوى المجتمعات المحلية أو التقسيم الإداري للمنطقة أو البلد (البلدية والقضاء وما إلى ذلك). وقد أفضى عدد ضئيل من المشاريع إلى تغييرات تشريعية ملموسة ويمكن النظر إلى معظم الأثر على أنه خطوة، وإن كانت كبيرة، في المسار نحو تغيير السياسات.

٢٨ - ومن المهم إعادة الإشارة إلى أن الأثر الإيجابي على السياسات وقع في مستوى يبلغ فيه مفعولها أقصى الدرجات، وهو مستوى المجتمعات المحلية، وفي صفوف أفراد المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وفي إطار السياسات المحلية، وهكذا أدى هذا الأثر إلى تغييرات هامة في الحياة اليومية للشعوب الأصلية. وفضلا عن ذلك، فإن السياسات هي دائما خلاصة عمليات مطولة قلّما تحدث في فترة زمنية قصيرة، ولا سيما عندما تؤثر على مسائل حساسة مثل حقوق الشعوب الأصلية. ونظرا لمحدودية تمويل المشاريع (١٠ ٠٠٠ دولار) وقصر مدتها (سنة واحدة)، يمكن القول إن برنامج المنح الصغيرة نجح في الإسهام في تحقيق تغييرات إيجابية في مجال السياسات لصالح الشعوب الأصلية وطوائفها. ومن بين التغييرات الإيجابية البارزة التي تحققت من خلال البرنامج زيادة الوعي (ولا سيما بحقوق الشعوب الأصلية) وتعزيز القدرات التنظيمية.

خامسا - العوامل الشاملة والمتشابكة

٢٩ - برزت بعض العوامل المتكررة الشاملة والمتشابكة من التقارير المقدمَّة بشأن المشاريع، وقد نوقشت بعض هذه العوامل من قبل. وستكون هذه العوامل مفيدة عند النظر في استمرارية الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية، بما في ذلك صلته بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ الذي تجري صياغته حاليا.

٣٠ - وقد أسهم تنفيذ منظمات الشعوب الأصلية لمعظم المشاريع إسهاما كبيرا في مراعاتها للاعتبارات الثقافية. وأسهم عدد من المشاريع أيضا في تعزيز منظمات الشعوب الأصلية وفي التوعية بحقوق الشعوب الأصلية وقضاياها.

٣١ - ويتمثل العامل الشامل الثاني في أثر المشاريع مقارنة بحجم الميزانيات المخصصة لها (لا يُعتبر مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار مبلغا كبيرا، ولكنه مبلغ مالي هام في العديد من البلدان وبالنسبة للعديد من المنظمات). والخلاصة الشاملة التي تم التوصُّل إليها هي أن هذه المشاريع الصغيرة قد أسهمت إسهاما كبيرا في إحداث تغييرات إيجابية على الصعيد المحلي، وأن بوسعها لو كان عددها كافيا أن تؤدي إلى بلوغ الكتلة الحرجة اللازمة لتحقيق تغييرات جذرية في حياة الشعوب الأصلية وحقوقها أو أن تسهم بشكل كبير في ذلك.

٣٢ - وقد اتبعت عدة مشاريع نهجا مبتكرا وتوصلت إلى حلول فعالة. ومن المؤكد أن الدروس المستفادة يمكن أخذها في الاعتبار عند تحديد الإجراءات الاستراتيجية المقبلة لبرنامج المنح الصغيرة. ويمكن عرض بعض المشاريع من أجل تقديم إرشادات بشأن تصميم المشاريع لأنها توضح العلاقة بين اتباع هذه النهج وتحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية لما بعد

عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، يسهم التمكين الفعلي للشعوب الأصلية في كفالة تحقيق التنمية الشاملة للجميع وتقليص أشكال عدم المساواة، ويسهم تمكين نساء الشعوب الأصلية في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة للجميع، وتسهم حماية التنوع البيولوجي في تحقيق الاستدامة البيئية، أما الأساليب التقليدية لتسوية النزاعات فتمثل وسيلة لتحقيق السلام والأمن.

٣٣ - أما المساواة بين الجنسين فهي عامل من العوامل المتشابكة. فقد عمدت معظم المشاريع إلى إشراك نساء الشعوب الأصلية، وركزت عليهن بالتحديد في كثير من الأحيان. وفي هذا الصدد، نجحت المشاريع إلى حد كبير في تحقيق أو تعزيز التوازن بين الجنسين. ولكن التقارير عن المشاريع لم تشر دائما بوضوح إلى أثر المشاريع على المساواة بين الجنسين. ولم تتضمن استراتيجيات تنفيذ المشاريع والتقارير عن المشاريع وصفا للإجراءات المتَّخذة لتقليص أوجه عدم المساواة أو لتغيير علاقات القوة. ولعل هذا الجانب بحاجة إلى التعزيز في التوجيهات المستقبلية بشأن المشاريع ونماذج الإبلاغ عنها.

٣٤ - واعتُبر أن العديد من المشاريع، على الأقل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع المشاريع، قابلة ''للتوسيع''، أي بعبارة أخرى يمكن الاستمرار في تنفيذها لفترة أطول من فترة التنفيذ الأصلية أو محاكاتها في مناطق أخرى.

٣٥ - وحصلت استدامة المشاريع على درجة متوسطة. وأظهر أقل من نصف المشاريع مؤشرات واضحة على أنها قابلة للاستدامة (المقصود بالاستدامة هنا هو قدرة المشروع ونتائجه على البقاء بعد انقضاء مدة المشروع واحتمال بقائها)، ويعزى ذلك أساسا إلى أن بعض المشاريع لم تقدم معلومات عن الخطوات التالية التي تعتزم القيام بها أو ما إذا كانت ستواصل هذه الأنشطة. بينما تندرج مشاريع أخرى بوضوح ضمن عملية جارية ابتدأت من قبل أو أن المنظمة المنفِّذة كانت بصدد التخطيط لها.

٣٦ - وكانت السيطرة على المشاريع هامة نسبيا بالنسبة للمنظمات المنفِّذة ولكن بدرجة أقل بالنسبة للمستفيدين من المشاريع. ومن بين العوامل التي تؤثر على مسألة السيطرة هذه طريقة تنفيذ المشروع أي ما إذا كان المشروع ينفذ بإشراك المستفيدين منه أو يقتصر على تقديم خدمات إلى المستفيدين. وتحتّم اتباع النهج الثاني في معظم الحالات ببساطة بسبب الغرض من المشروع (على سبيل المثال تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية أو الخدمات التعليمية، وتوفير المعلومات والتوعية). ولم تسمح التقارير دائما بتقييم درجة السيطرة على المشاريع.

٣٧ - ويمكن القول إن كل نشاط تم القيام به في إطار كافة المشاريع قد أسهم في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية نظرا إلى أن جميع المشاريع ركزت على تحسين جانب من جوانب حياة الشعوب الأصلية وعلى الدفاع عن حقوقها. وفي الوقت نفسه، تعمّد العديد من المشاريع التركيز على إحداث تغييرات أعمق من أن تكون سطحية من أجل الامتثال للإعلان كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

سادساً - أسلوب عمل برنامج المنح الصغيرة

٣٨ - جرى تقييم واستعراض الطريقة التي يعمل بها برنامج المنح الصغيرة (أسلوب عمله)، بما في ذلك في ما يتعلق بإدارة دورات المشاريع وإدارة المعارف، وترتيبات تعبئة الموارد. وتلقّى البرنامج على امتداد السنوات عددا متزايدا من المقترحات ولكنه كان عاجزا عن الموافقة على جميعها بسبب النقص في التمويل (انظر الجدول أدناه).

عدد المشاريع الواردة والمعتمدة، حسب السنة

السنة	المشاريع الواردة	المشاريع المعتمدة
٢٠٠٦	٢٠٠	١٩
٢٠٠٧	٧٨	٢٠
٢٠٠٨	٢٢٥	١٨
٢٠٠٩	١٢٠	١٨
٢٠١٠	٧٠٩	١٧
٢٠١١	٦٨٤	١٥
٢٠١٢[أ]	١ ٠٤٤	

(أ) لا تزال المشاريع المقترحة المقدّمة في عام ٢٠١٢ في انتظار استعراض الفريق الاستشاري المعني ببرنامج المنح الصغيرة.

٣٩ - أما من حيث المجالات المواضيعية الرئيسية، فقد استقطبت حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية معظم التركيز في أكثر من نصف المشاريع (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

المشاريع المموَّلة، حسب المجال المواضيعي

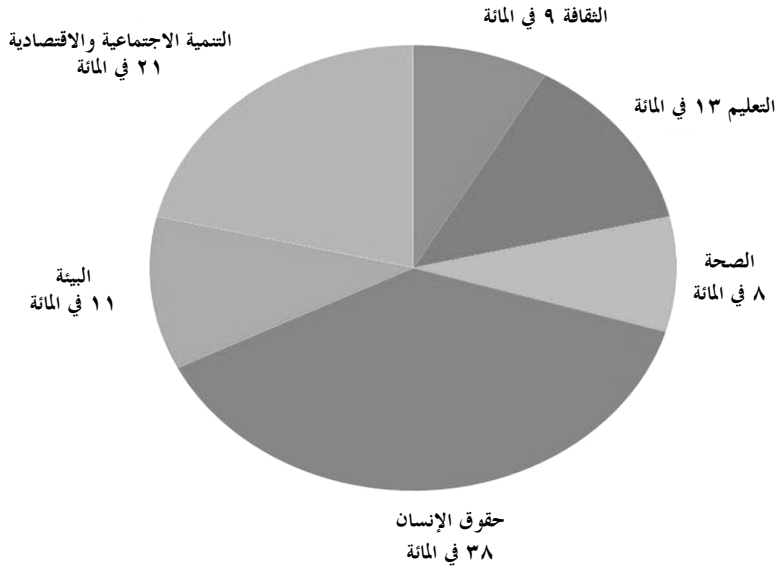

٤٠ - وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمشاريع المموَّلة، نُفِّذ ما يناهز ربع مجموع المشاريع في أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

المشاريع المموَّلة، حسب المنطقة

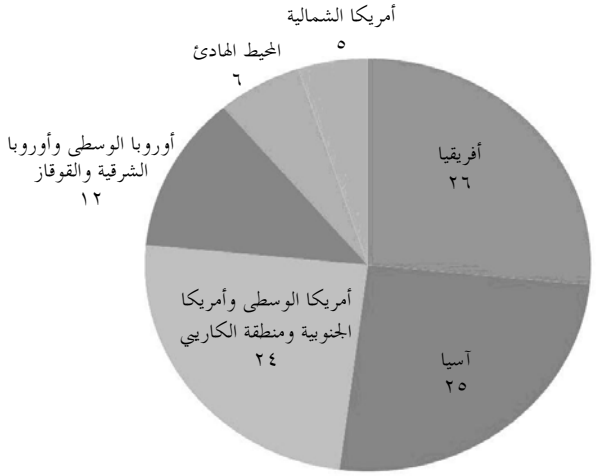

معايير وشروط تقديم المنح الصغيرة

٤١ - الشروط الإدارية الحالية التي يجب أن تتقيد بها المشاريع المقترحة هي التالية:

(أ) يجب أن لا تزيد فترة تنفيذ المشاريع عن اثني عشر شهرا؛

(ب) يحصل كل مشروع على مبلغ أقصاه ٠٠٠ ١٠ دولار؛

(ج) يجب تقديم المقترح الكامل للمشروع حسب النموذج المحدَّد مسبقا؛

(د) يجب أن تكون المنظمات المتقدمة بالطلب حاصلة على مركز قانوني (سواء حصلت عليه على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني)؛

(هـ) يجب تقديم نسخة من التسجيل القانوني للمنظمة؛

(و) يجب أن تقدم المنظمة المتقدِّمة بالطلب نسخة من نظامها الداخلي؛

(ز) يجب أن تقدم المنظمة المتقدِّمة بالطلب هيكلها التنظيمي؛

(ح) يجب أن يكون الحساب المصرفي الذي تستخدمه المنظمة المتقدِّمة بالطلب باسم تلك المنظمة؛

(ط) يجب تقديم شهادة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المشاركة في المشروع؛ ويمكن أن تكون هذه الموافقة موثّقة على شكل رسالة تحمل توقيع الزعماء التقليديين أو ممثلي الجماعة المعنية من الشعوب الأصلية ويجب أن تتضمن هذه الرسالة أسماءهم ووظائفهم وتفاصيل عن كيفية الاتصال بهم؛

(ي) يجب تقديم الميزانية بدولارات الولايات المتحدة؛

(ك) يجب تقديم خطة بالأنشطة المزمع القيام بها (خطة العمل).

٤٢ - وهذه الشروط قياسية يعتمدها العديد من برامج المنح؛ كما أنها شروط مباشرة وسهلة الفهم وتمتثل للقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة. وصيغة المقترح غير معقدة أيضا. غير أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للفرع المتعلق بالنتائج المتوقعة في صيغة المقترح من أجل تقييم المشاريع بقدر أكبر من الفعالية.

٤٣ - ولتقديم طلب للحصول على تمويل في إطار برنامج المنح الصغيرة، قد يكون من الضروري حصول منظمات الشعوب الأصلية على مركز قانوني معين وفقا للتشريعات الوطنية السارية في بلدها. وقد يثير ذلك مشكلة لأن بعض المنظمات قد لا تكون قادرة على تقديم طلب للحصول على تسجيل قانوني. وقد لا ترغب بعض المنظمات الأخرى في

التسجيل بوصفها هيئة قانونية بموجب التشريعات الوطنية لأن لديها هياكل تقليدية خاصة بها، ولأنها تخضع لشكل من أشكال الحكم الذاتي للشعوب الأصلية ولذلك فهي لا تريد الخضوع للتشريعات الوطنية التي يمكنها، على سبيل المثال، حل هذا الكيان القانوني. ومع ذلك، فإن ضرورة الحصول على مركز قانوني شرط وجيه من شروط الأمم المتحدة لأنه يتيح لمنظمات الشعوب الأصلية إبرام اتفاق تمويل معها.

٤٤ - وقد أدى عدم الامتثال لشرط توفر حساب مصرفي باسم المنظمة إلى رفض الطلبات في عدد قليل من الحالات. وفي بعض الحالات لم يكن للمنظمات حساب مصرفي خاص بها لأنها كانت تستخدم حساب فرد أو منظمة أخرى أو لأن مواردها المالية ومصادر تمويلها خضعت لرصد أو مراقبة لا مبرر لها.

٤٥ - وكان عدم تقديم إثبات على الحصول على موافقة المستفيدين من المشروع سببا آخر لرفض بعض المقترحات. وفي حالات قليلة، أُوضِح أن المستفيدين أيضا كانوا مشاركين في تنفيذ المشروع. إلا أنه في كثير من الحالات، لم يُقدَّم أي تفسير لعدم تقيّد المنظمة المتقدِّمة بالطلب بهذا الشرط.

٤٦ - وعموما، فإن الشروط (الموضوعية والمتعلقة بالوثائق) تتناسب مع هذا النوع من برامج المنح الصغيرة. وقد لا تكون إضافة شروط إدارية صارمة أخرى، مثل الشروط المطبّقة لصرف منح كبيرة، مجدية أو فعالة. ولهذا لم يُقدَّم المزيد من التوصيات في الوقت الراهن بإدخال تغييرات على الشروط الحالية.

٤٧ - وعلى امتداد السنوات التي عمل فيها برنامج المنح الصغيرة، تطوّرت معايير الأهلية والاختيار للحصول على منح وأصبحت أكثر شمولا[(١)]. وإذا استوفيت الشروط الإدارية المبيَّنة في الفقرة ٤١ أعلاه، يجري تقييم المشاريع المقترحة استنادا إلى الأسئلة التالية (المعايير الموضوعية):

(أ) إلى أي مدى يندرج هذا المشروع ضمن نطاق المجالات المواضيعية للصندوق الاستئماني؟

(ب) هل جرى تقديم قدر كافٍ من المعلومات بشأن هذا المشروع؟

(ج) إلى أي مدى يمكن القول إن الصلة بين الهدف من المشروع واستراتيجيته وأنشطته منهجية أو منطقية؟

(١) انظر أحدث نسخة لنموذج الطلب على الموقع التالي: www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/Trust_fund_application_2013_EN.doc.

(د) هل يبرهن المشروع على أنه قائم على نهج تشاركي وهل هناك أدلة على الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة؟

(هـ) هل ستحتفظ العمليات التي يبدأها المشروع إشارة الانطلاق، بقدر من الحيوية وهل ستظل قائمة بعد انتهاء فترة تنفيذ المشروع؟

(و) إلى أي مدى تعكس الميزانية الأنشطة الفعلية المتوخى تنفيذها في إطار المشروع وهل الميزانية متوائمة مع الأنشطة؟

٤٨ - ويمكن اعتبار كلتا المجموعتين من المعايير (الإدارية والموضوعية) أهدافا بدلا من اعتبارها معايير قياسية لمثل تلك المشاريع المموَّلة بالمنح الصغيرة، وهي لا تحتاج إلى تنقيح، وإن كانت بعض الصياغات بحاجة إلى تغييرات طفيفة لأغراض التقييم. وتم تقديم المقترحات الإضافية الثلاثة التالية فقط من أجل تحسين الشفافية والمساءلة:

(أ) ينبغي الإشارة إلى معايير التقييم في المبادئ التوجيهية المعدَّة لمقدمي الطلبات، لتكون طريقة تقييم المقترح واضحة منذ البداية؛

(ب) إذا كانت المعلومات المتعلقة بالقدرة التنظيمية والخبرة السابقة ليست معيارا للاختيار، ينبغي توضيح ذلك وينبغي إضافة هذا المعيار للمعايير الموضوعية؛

(ج) ينبغي إعداد ورقة لتسجيل العلامات مع تحديد أعلى العلامات مسبقا حفاظًا على الاتساق.

إدارة المعارف

٤٩ - يتمثل جانب بالغ الأهمية من برنامج المنح الصغيرة في ثروة المعلومات التي تولدها المشاريع - ليس المعلومات الوقائعية فقط، ولكن أيضا تلك المتعلقة بالحالات الملهمة والنموذجية والقابلة للتمييز التي يمكن للمنظمات الأخرى، بما فيها منظمات الشعوب الأصلية، أن تتعلم منها أو قد يمتعها أن تقرأ عنها. وثمة الكثير من الحالات القابلة للمقارنة رغم كونها في أجزاء مختلفة من العالم، ويمكن للشعوب الأصلية ومنظماتها أن تجد الإلهام من المشاريع المتنوعة الممولة عبر البرنامج. وقد أصبحت عملية الإبلاغ عن المشاريع من بين المقتضيات التي تجري معالجتها آليا بسبب محدودية الموارد البشرية المتاحة لإدارة البرنامج. ومن الممكن، إذا توافرت موارد كافية، النظر في بذل جهد أكبر في الاستخلاص المنتظم للدروس المستفادة من التقارير وإبراز الأمثلة المبدعة (بموافقة أولئك المشاركين في تنفيذ المشروع والمستفيدين منه، عند الاقتضاء)، وذلك مثلا عبر نشر موجزات المشاريع القصيرة

أو مقتطفات منها عن طريق منابر التواصل الاجتماعي مثل موقع فيسبوك أو الرسائل الإخبارية بواسطة البريد الإلكتروني.

٥٠ - وقد يكون ضروريا أيضا زيادة أوجه التآزر مع البرامج الأخرى، بما في ذلك برامج المنح الصغيرة، وبالأخص برامج كيانات الأمم المتحدة مثل مرفق البيئة العالمية ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وذلك لا بشأن المضمون فحسب ولكن أيضا التمويل. ويمكن لأوجه التآزر هذه أن تتمثل في تبادل المعلومات عن الدروس المستفادة على مستويي المشروع والبرنامج (بما في ذلك من منظور إدارة البرنامج)، وفي توفير إحالات متبادلة بشأن مقترحات المشاريع.

٥١ - وفي ضوء عدد المقترحات المتدفقة كل عام من أماكن غير مألوفة وعبر المناطق اللغوية، من الواضح أن لبرنامج المنح الصغيرة شهرة عالمية. ويمكن إدراج بيانات الاتصال الخاصة بمقدمي مقترحات المشاريع، سواء جرت الموافقة على المشروع أم لا، في قائمة بيانات الاتصالات الخاصة بأمانة المنتدى الدائم لأغراض تشاطر المعلومات في المستقبل، وذلك بموافقة مقدمي المقترحات. ولهذا الغرض، يمكن إضافة سؤال إلى استمارة الطلب بشأن ما إذا كان مقدم الطلب يود تلقي معلومات في المستقبل. ويمكن صياغة هذا السؤال على النحو التالي: ''هل ترغب في تلقي معلومات في المستقبل من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؟''ويمكن أن تكون خانة الإجابة بـ ''نعم'' مصحوبة بجملة توضح أن وضع علامة على تلك الخانة يعني أن أمانة المنتدى الدائم سوف تُدرج بيانات الاتصال بالمنظمة في قاعدة بيانات الاتصال الخاصة بها لأغراض إرسال المعلومات في المستقبل عن أنشطة المنتدى الدائم أو ما يتصل بها من معلومات.

ترتيبات تعبئة الموارد، بما في ذلك لأغراض جمع الأموال

٥٢ - يُموَّل الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية عبر التبرعات؛ وعادة ما تأتي هذه التبرعات من الحكومات، لكن الصندوق الاستئماني مسموح له بتلقي التبرعات من مصادر أخرى أيضا، بما في ذلك من المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمؤسسات الخاصة، والأفراد. وقد تقلصت التبرعات الواردة إلى الصندوق الاستئماني عبر الزمن، سواء من حيث حجم التبرعات أو عدد المانحين، بالغةً أدنى مستوى لها في عام ٢٠١١.

٥٣ - وناقش مكتب المنتدى الدائم عدة مرات الحاجة إلى تكثيف جمع الأموال وجذب المزيد من التبرعات، وبُذلت جهود من أجل الوصول إلى المانحين المحتملين. وفي ضوء الزيادة الهائلة في عدد طلبات التمويل التي يتلقاها برنامج المنح الصغيرة، والأثر الكبير للمشاريع

الممولة، من الواضح أن البرنامج يحتاج إلى تمويل أكبر. وقد لوحظت في مواضع أخرى من هذا التقرير جهود مبذولة من أجل تعبئة موارد محتملة.

٥٤ - وبالنسبة لجهود تعبئة الموارد، سيكون من الأهمية بمكان إبراز أوجه قوةِ ومزايا إقامة شراكات مع برنامج المنح الصغيرة، وهو ما يشمل ما يلي:

(أ) أوجه القوة:

'١' ينصب تركيز برنامج المنح الصغيرة بشكل محدد جدا على الشعوب الأصلية كقطاع معترف به من المجتمع العالمي والوطني يقتضي تدابير محددة واستباقية، ليس فقط كجهات مستفيدة أو فئات مستهدفة، ولكن أيضا كجزء من ولاية المنتدى الدائم؛

'٢' نشأ البرنامج من التزامات من الدول في ما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية؛

'٣' يدعم البرنامج مشاريع تتولاها الشعوب الأصلية أو تنجز لفائدتها، مساهما بذلك في الفوائد المتعددة المذكورة في هذا التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان، وأسباب المعيشة، والتعزيز المؤسسي؛

'٤' البرنامج تحكمه قواعد وإجراءات الأمم المتحدة ويكفل الشفافية والمساءلة؛

'٥' البرنامج له سجل ثابت وخبرة إدارية، وتمثل مشاريعه قيمة مضافة لا يتمتع بها سوى القليل من البرامج الأخرى؛

'٦' يتمتع البرنامج بشعبية عالمية (يدل عليها حجم وتنوع الطلبات الواردة والقائمة الموسعة من بيانات الاتصال في قاعدة البيانات)؛

'٧' يسهم البرنامج في الغايات والأهداف الشاملة للعقد الثاني والمنتدى الدائم، التي التزمت الدول أيضا بتحقيقها؛

'٨' البرنامج ينطوي على إمكانية كبيرة لإفراز دروس مستفادة وتبادل عالمي للمعلومات بشأن تلك الدروس؛

(ب) المزايا للمانحين:

'١' البرنامج فرصة للمانحين للإسهام بفعالية في إنجازات العقد الثاني وغيرها من النتائج الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

'٢' البرنامج فرصة لاقتسام المزايا المذكورة أعلاه؛

'٣' البرنامج فرصة لإقامة أوجه تآزر تنطوي على منافع متبادلة (مثلا بين القدرة المالية للمانحين والمزايا المذكورة أعلاه للمنتدى الدائم).

٥٥ - وخلاصة القول أن برنامج المنح الصغيرة تلقى عددا متزايدا من مقترحات المشاريع (١ ٠٤٤ مقترحا في عام ٢٠١٢) بينما انخفضت مساهمات المانحين على مدى السنوات، بالغةً أدنى مستوى لها في عام ٢٠١١؛ ويعني ذلك أنه يوجد قدر من التمويل أقل من أي وقت سابق لتنفيذ مشاريع تشتد الحاجة إليها وتتولاها الشعوب الأصلية أو تنجز لفائدتها.

٥٦ - وقد تطورت معالجة مقترحات المشاريع من قِبل أمانة المنتدى العام والمكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مدى السنوات لكي تصبح بمثابة دورة لبرنامج المنح تمتثل لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة. ويقتضي البرنامج أن يُكرَّس له عدد أكبر من الموظفين أو مزيد من وقت الموظفين، علاوة على تبسيط العمليات. ولذا فإنه يوصى بقوة بإعداد وتطبيق نظام قاعدة بيانات شبكية لتيسير الإدارة المستمرة للمشروع.

٥٧ - وتطورت العملية، من الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى إغلاق المشاريع؛ وأصبحت العملية الآن واضحة المعالم وليست بالغة التعقيد بالنسبة لمقدمي مقترحات المشاريع. وفي ما يتعلق بالتحسينات في الشفافية، من الضروري الإعلان عن جميع معايير الموافقة على المقترح في مرحلة تقديم الطلبات بحيث يمكن إعطاء درجات قصوى لمعايير الانتقاء المختلفة. وإضافة إلى ذلك:

(أ) يمكن وينبغي أن تحسن السرعة التي يجري بها نقل الأموال؛

(ب) يمكن أن تتحسن إدارة المعارف، خصوصا بشأن استخلاص الدروس المستفادة وزيادة أوجه التآزر مع برامج المنح الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك برامج المنح الصغيرة؛

(ج) ثمة ضرورة معترف بها وملحة لتكثيف تعبئة الموارد (جمع الأموال لصالح الصندوق الاستئماني).

سابعا - الاستنتاجات

٥٨ - تتمثل الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن استخلاصها من برنامج المنح الصغيرة التابع للصندوق الاستئماني في نجاح البرنامج في تمكين الشعوب الأصلية من مختلف أنحاء العالم بالفعل من الإسهام إيجابيا في تحقيق غاية العقد الثاني وأهدافه، سواء عن طريق اتخاذ إجراءات من قِبل الشعوب الأصلية ذاتها أو عبر التأثير في السياسات أو في عمليات إعداد السياسات التي تمس هذه الشعوب. ويتجلى مفعول المشاريع التي يمولها البرنامج أكثر ما يتجلى في تأثيره

على السياسات على الصعيد المحلي، حيث يتسم هذا المفعول بأكبر قدر من الأهمية، ويمكن اعتبار هذا التأثير كبيرا وهاما بالنظر إلى القدر القليل جدا من المال والوقت المتاح لتنفيذ المشاريع. ويشكل تعميق الوعي بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيز منظماتها تغيرين إيجابيين أيضا سوف يكون لهما إسهام في الوصول إلى الكتلة الحرجة الضرورية لتحقيق تغيرات مستدامة في السياسات في مرحلة مبكرة.

٥٩ - ويمكن تحسين قابلية المشاريع للاستمرار. وسيقتضي ذلك من أنصار المشاريع إيلاء عناية أكبر لتصميم المشاريع، كما سيحتاج إلى المزيد من الدعم من الجهات المانحة.

٦٠ - وجرى استخلاص دروس ثمينة عبر هذا البرنامج؛ وينبغي إبراز هذه الدروس ونشرها.

٦١ - ولدى الشعوب الأصلية حاجة ماسة إلى الاستفادة من برنامج من هذا النوع يتسم بالفعالية في تحقيق أهدافه. وثمة حاجة ملحة إلى تعبئة الموارد (جمع الأموال)، بما يتيح استمرار وتوسيع برنامج المنح الصغيرة. ويجب في نفس الوقت إيلاء العناية لتعزيز أوجه التآزر مع الصناديق والبرامج الأخرى ذات الصلة.

٦٢ - ويمكن لبرنامج المنح الصغيرة أن يضطلع بدور هام بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. والمنتدى الدائم هو الهيئة المركزية للأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا الشعوب الأصلية، ويمكن أن يسهم إسهاما قيما في إطار ما بعد عام ٢٠١٥، قيد الصياغة، وفي تنفيذه، خصوصا في المجالات المشمولة بالولاية، وهي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن جميع المشاريع الممولة عن طريق البرنامج ترتبط بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يمثل جزءا من إطار حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان هي أحد المبادئ الأساسية لجدول أعمال التنمية. ويتقاطع الإعلان أيضا مع الأبعاد الأربعة (التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، والسلام والأمن) والدعامات الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لمفهوم التنمية المستدامة. ولذا فمن الممكن للمشاريع التي ستُموَّل عبر برنامج المنح الصغيرة في المستقبل أن تسهم إسهاما كبيرا في العديد من العوامل التمكينية لتحقيق التنمية، على نحو ما ورد ذكره في وثائق السياسات الحالية المتعلقة بجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، خصوصا تلك المتعلقة بالحوكمة، وشمول الجميع، والبيئة، وإتاحة فرص النمو العادلة. وباختصار، يمكن لبرنامج المنح الصغيرة أن تكون له أهمية استراتيجية بوصفه إحدى الوسائل المنتظمة التي تمكن الشعوب الأصلية من المشاركة والإسهام في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.